غرفـــة صناعـــة الأردن
Jordan Chamber of Industry

متطلبات إنشاء وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المتوازنة: الصعوبات والحلول

إعداد
د.ماهر حسن المحروق
المدير العام – غرفة صناعة الاردن

24 أيلول 2013

المقدمة

- ✓ تعتبر المنشآت الصغيرة والمتوسطة من أبرز محركات النشاط والنموالاقتصادي
- ✓ قلّما تقل نسبتها من إجمالي المنشآت في أي بلد عن (90%)
- ✓ تعتبر المساهم الأكبر في توفير فرص العمل
- ✓ تعكس هذه الورقة المتطلبات الضرورية لانشاء وتطوير منشآت في بيئة تشريعية ملائمة ذات دور اقتصادي واجتماعي
- ✓ بيئة الأعمال المستقرة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تمكنها من النمو المستدام وبما يحفظ لها دورها الاقتصادي والاجتماعي ويعزز من تمكينها
- ✓ تمثل هذه المشروعات ميدان للابداع والابتكار والتطويرفي حال توفرت لها البيئة الملائمة والتجارب الدولية خير دليل على ذلك مثل (Benetton, subway, Panasonic,..)

المقدمة

مساهمة المشروعات الميكروية والصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي

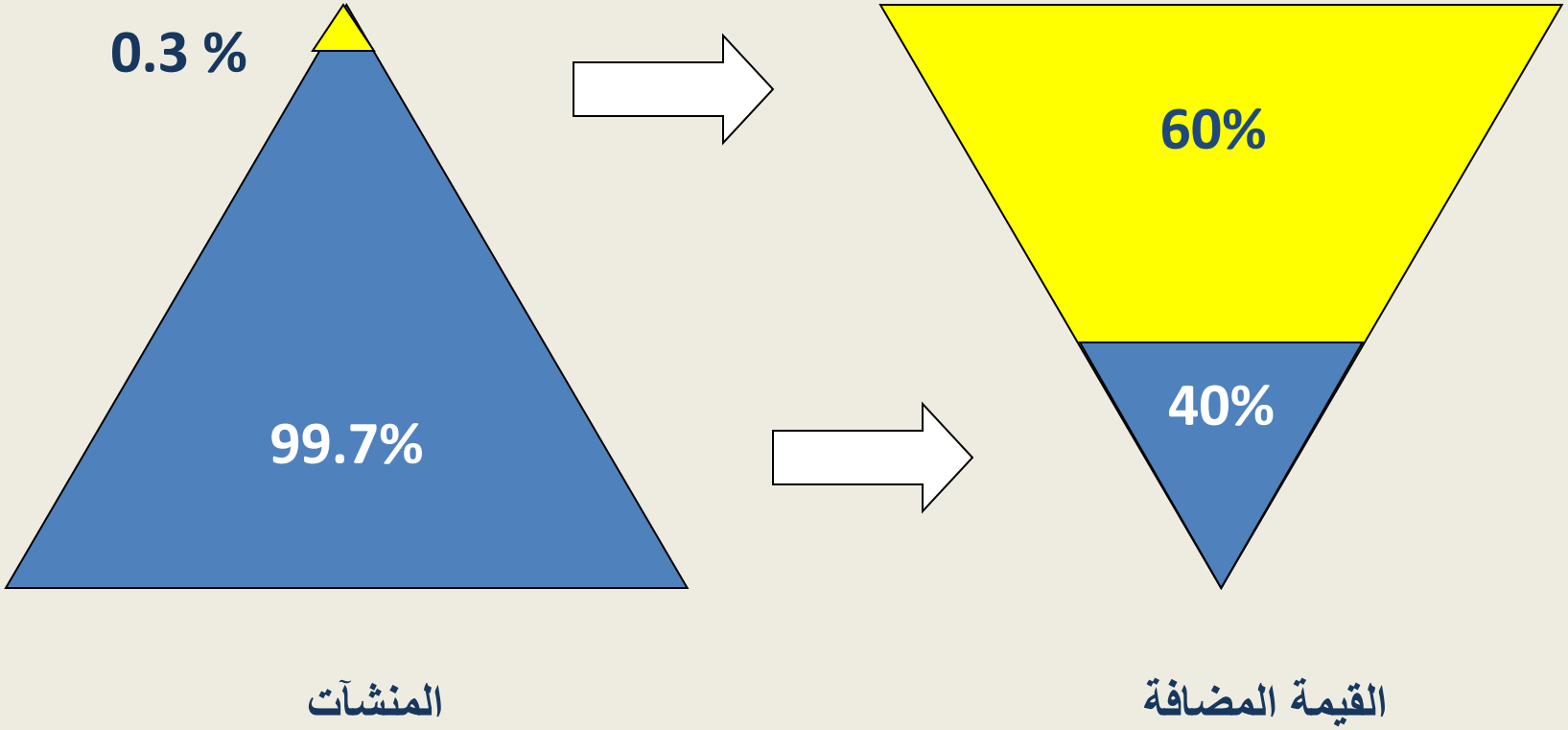

المقدمة

مساهمة المشروعات الميكروية والصغيرة والمتوسطة في القوى العاملة

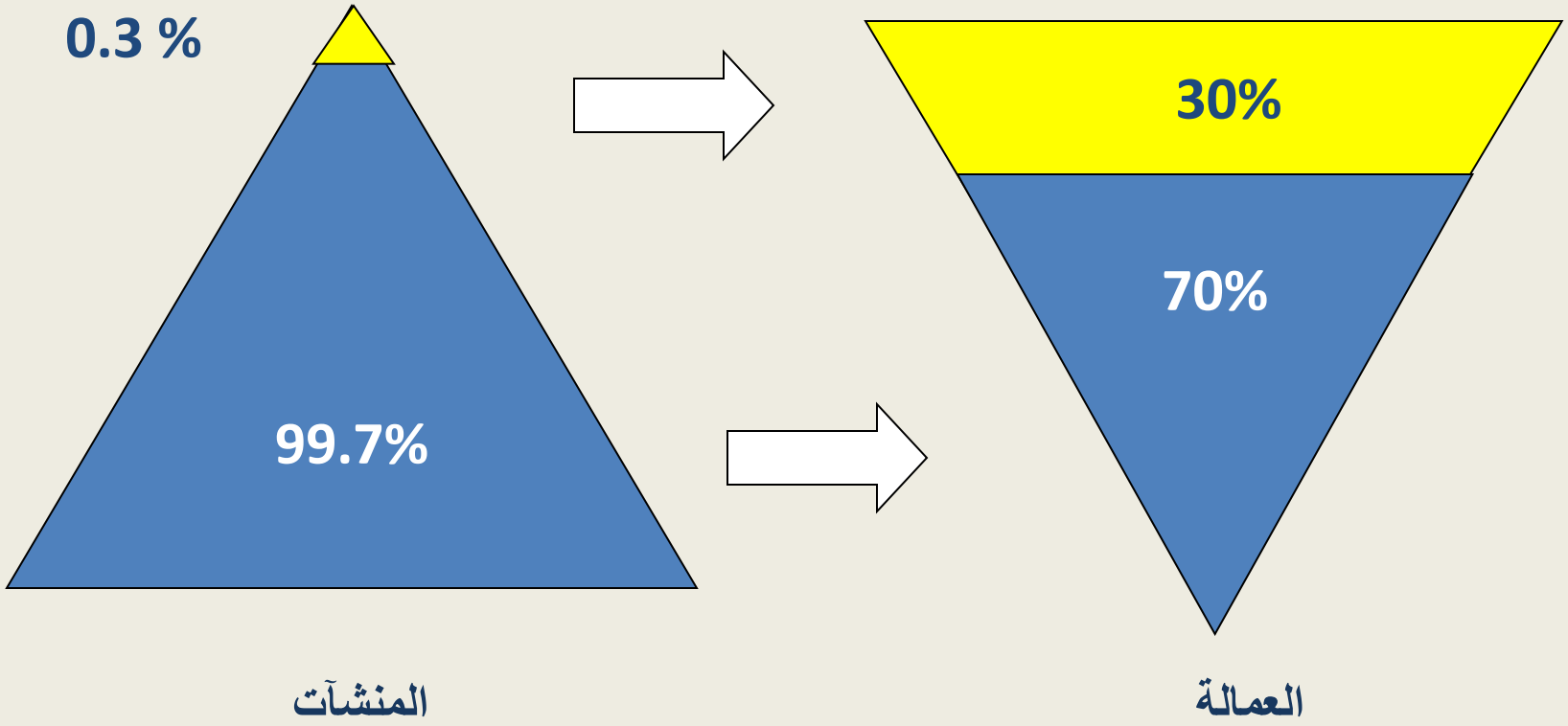

المقدمة

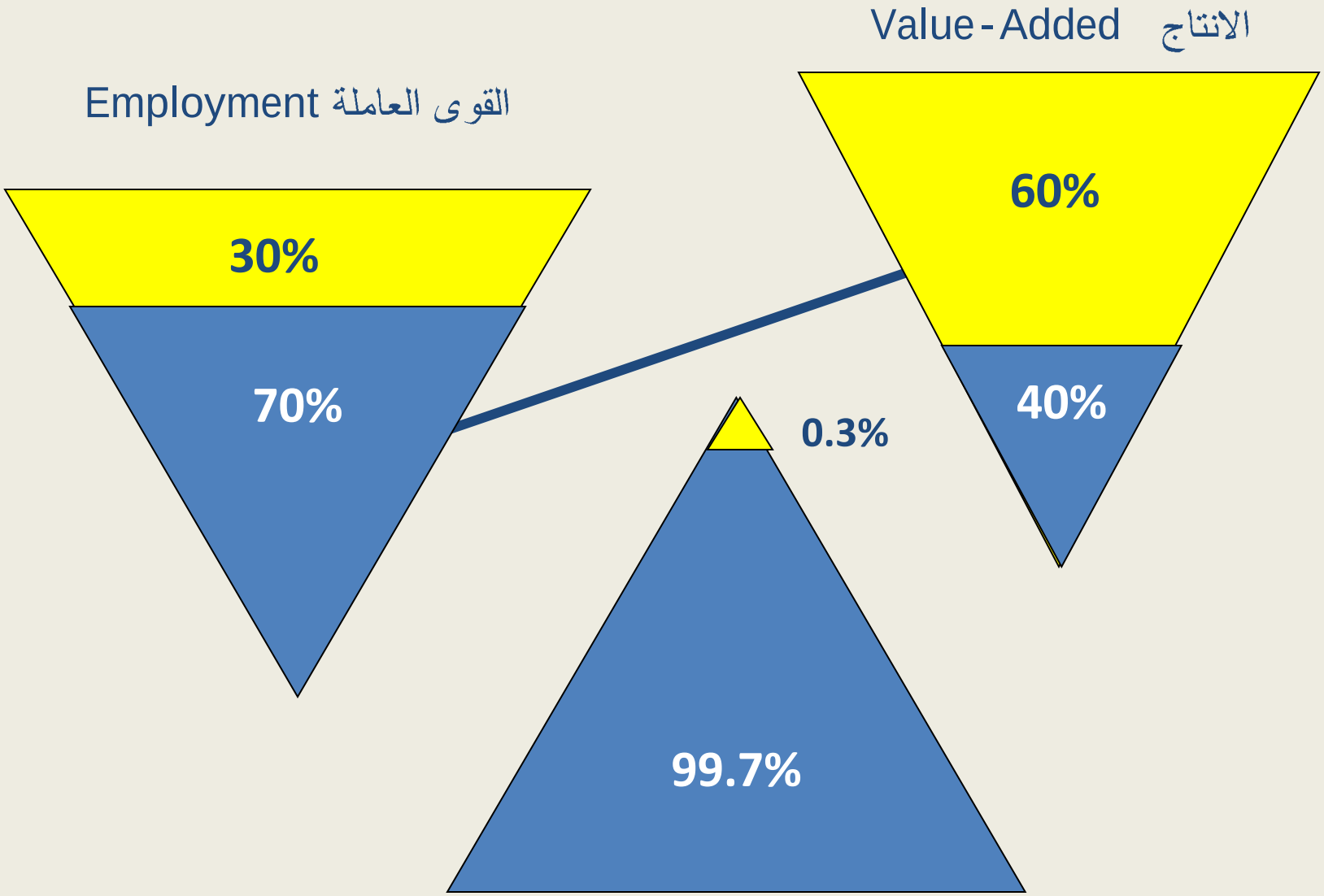
Value-Added الانتاج
Employment القوى العاملة
60%
30%
70%
40%
0.3%
99.7%

المقدمة

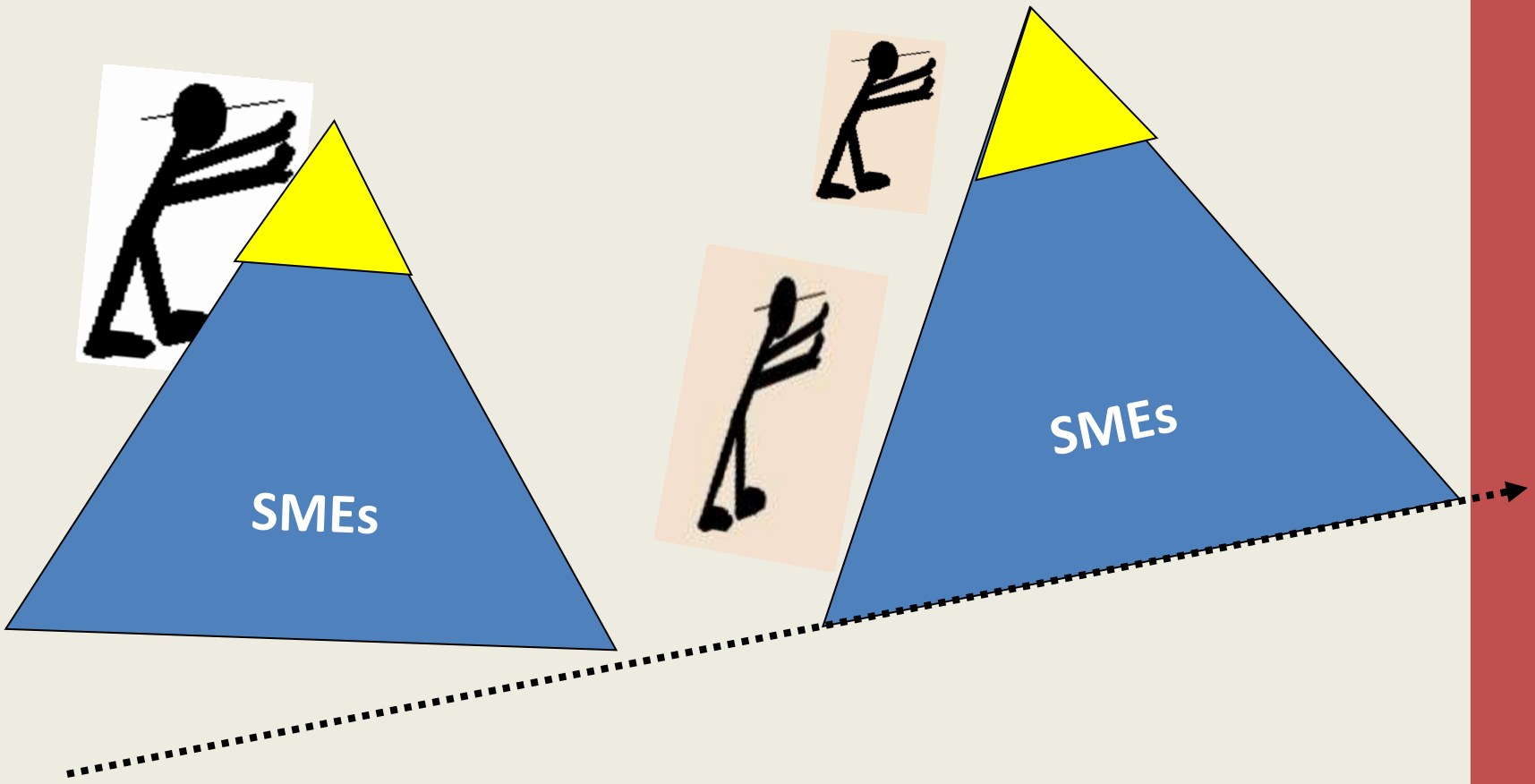

هذه التركيبة تبين ضرورة وجود سياسات مستقرة لهذه المنشآت

خصائص ومميزات المشروعات الصغيرة والمتوسطة

هذه الخصائص والمزايا نابعة من طبيعة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث أن هذه الطبيعة والخصائص تعكس الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المنشآت ومن ثم ما تحتاجه من بيئة تنظيمية وتشريعية، ومنها:

1- مالك المشروع هو المدير
2- غالبا ما تكون هذه المشاريع عائلية (Family Business)
3- مكثفة لعنصر العمالة
4- المتطلبات الفنية والتكنولوجية عادة ما تكون في حدود ومتدنية نسبيا
5- رأس المال المطلوب صغير نسبيا
6- الموقع غالبا ما يكون في نطاق محلي
7- تعتمد غالبا على الموارد والأسواق المحلية
8- تحتاج إلى مهارات ادارية، فنية، مالية مبدئية
9- الارتقاء بمستويات الادخار والاستثمار
10- صعوبة العمليات التسويقية والتوزيعية
11- المرونة والقدرة على التكيف مع المتغيرات

دور وأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

✓ ترتكز مساهمتها على مستوى الاقتصاد الوطني في التشغيل، الانتاج وحصتها من العدد الكلي للمنشات، وأهم مساهمتها مايلي:

- مصدر منافسة محتمل للمشروعات الكبيرة

- مصدر أساسي لتوفير فرص العمل

- نواة أساسية للمشروعات الكبيرة

- بيئة مناسبة للعمل

- تطوير وتنمية المناطق الاقل حظا

- مجالا خصبا لتطوير الابتكار والابداع

أهمية المنشآت الصغرى والمتوسطة

- ✓ المشروعات الصغرى والمتوسطة أداة مهمة جدا لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي. وبناء عليه فإنها مهمة لكل مما يلي:

أهميتها لمالكها

- ✓ تتمثل أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة لصاحبها فيما يلي:

1. استثمار وإثارة المهارات الابداعية
2. تحقيق دخل مستمر يضمن تحسن مستوى المعيشة
3. تحسين المستوى الاجتماعي والاندماج في المجتمع

أهميتها للدولة التي تعمل فيها

✓ تتمثل أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة للدولة التي تعمل فيها فيمايلي:

1. تحقيق اكتفاء ذاتي بالخدمات والمنتجات
2. خلق فرص عمل
3. الاتجاه الى الأسواق العالمية
4. إعادة التوزيع السكاني
5. لا تتطلب الكثير من البنية التحتية

دورها الاجتماعي والاقتصادي

إن الخصائص والمزايا التي تتمتع بها المنشآت الصغيرة والمتوسطة وكذلك أهميتها ودورها سواء في حياة مالكها أو دورها في النشاط الاقتصادي للبلد الذي تعمل فيه رسخ من أهميتها ودورها على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي

الدور الاجتماعي

تطوير الافراد وإعتمادهم على أنفسهم

تساعد في القضاء على المشاكل الاجتماعية

العمل على إعلاء قيمة الذات والعمل والتعاون

الدور الاقتصادي

- تنمية أساليب الانتاج وتقديم الخدمات
- استغلال الموارد المتاحة محليا
- مصدر للأمن الاقتصادي للأسرة
- أسلوب متميز لإعادة توزيع الدخل
- مصدر رئيسي لتغذية المنشات المتوسطة والكبيرة
- تقليل نسبة المنتجات والخدمات المستوردة
- خلق فرص عمل والمساهمة في الحد من الفقر

بالرغم من الأهمية والدور الذي تلعبه المنشآت الصغيرة والمتوسطة على المستويات الكلية والجزئية من جانب وعلى المستوى الاقتصادي والاجتماعي من جانب آخر. إلا أنها تواجه مشاكل وتحديات عديدة تعيق من قدراتها على ممارسة دورها المطلوب والمأمول

المعوقات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة

أولاً: المعوقات التمويلية

ثانياً: المعوقات المتعلقة بتوفير مدخلات الإنتاج

ثالثاً: المعوقات الخاصة بالتسويق

رابعاً: المعوقات الإدارية والمؤسسية

خامساً: معوقات تتعلق بالبيئة التنظيمية والقانونية

المعيقات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة

وتشمل المعوقات التي تتعلق بالبيئة التنظيمية والقانونية ما يلي:

- ✓ معوقات تتعلق بدخول المشروعات الصغيرة المتوسطة إلى السوق
- ✓ معوقات اختيار المشروع المناسب وتقييمه بالطريقة المناسبة
- ✓ معوقات التشغيل
- ✓ معوقات النمو والتطور
- ✓ معوقات التنظيم والإدارة (العلاقة مع الجهات الرسمية)

تنعكس هذه المعيقات من خلال ما تعرضه التقارير العالمية للتنافسية وأداء الأعمال

بيئة الاعمال في الدول العربية

ترتيب الدول العربية حسب مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال

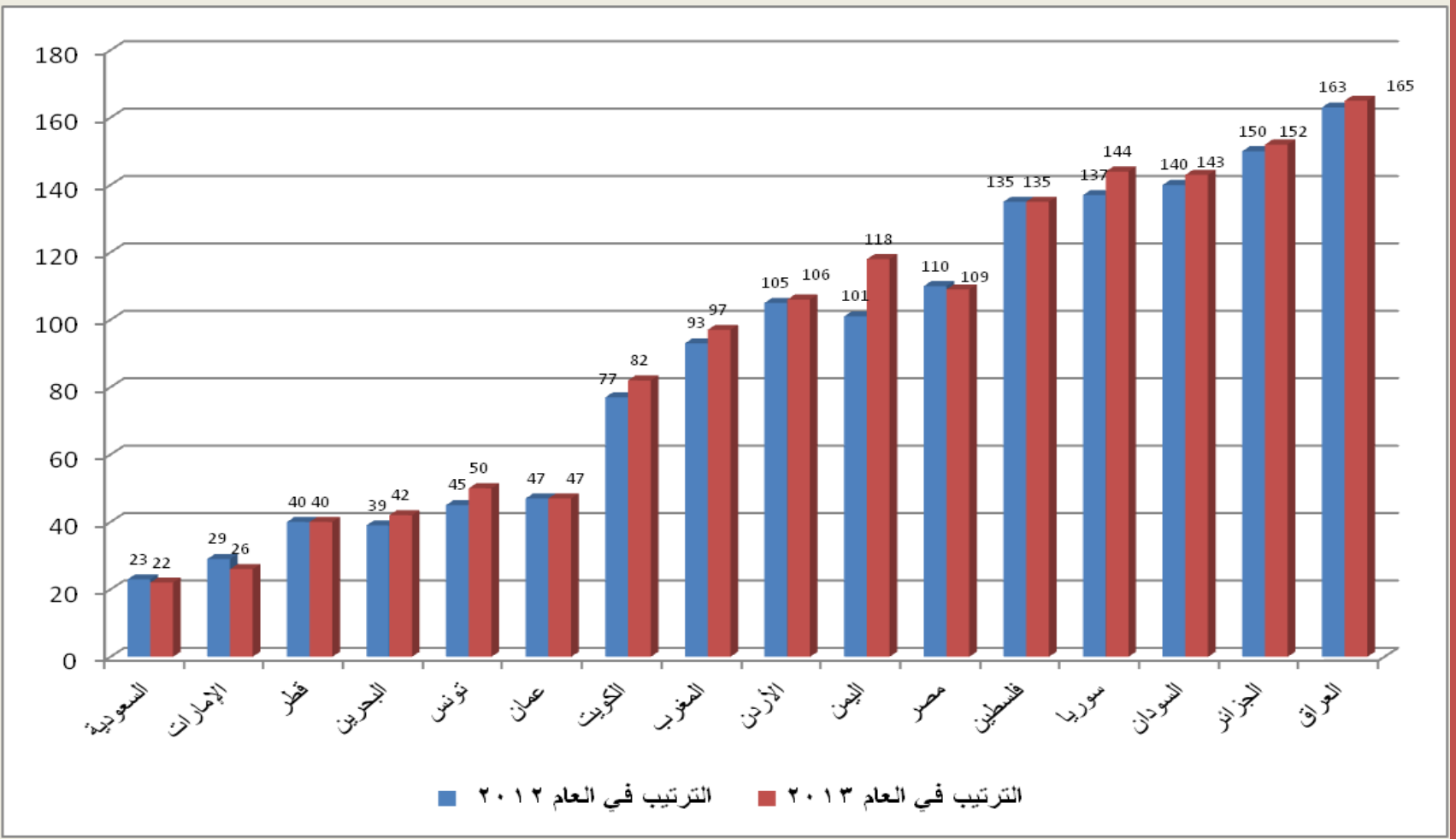

بيئة الاعمال في الدول العربية

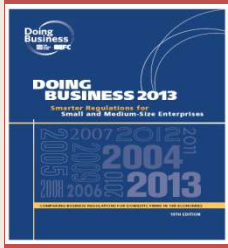

ترتيب الدول العربية حسب مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال					
الدولة	2012	2013	الدولة	2012	2013
السعودية	23	22	اليمن	101	118
الإمارات	29	26	مصر	110	109
قطر	40	40	فلسطين	135	135
البحرين	39	42	سوريا	137	144
تونس	45	50	السودان	140	143
عمان	47	47	الجزائر	150	152
الكويت	77	82	العراق	163	165
المغرب	93	97			
الأردن	105	106			

المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال2012، 2013

بيئة الاعمال في الدول العربية

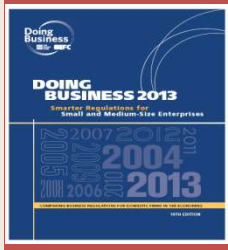

ترتيب الدول العربية حسب مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال للمؤشرات الفرعية

الدولة	بدأ المشروع	استخراج تراخيص البناء	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود
السعودية	78	32	53	19	3	36
الإمارات	22	13	83	128	1	5
قطر	109	18	104	100	2	58
البحرين	88	7	129	82	7	54
تونس	66	93	104	49	62	30
عمان	73	59	83	100	10	49
الكويت	142	119	104	32	11	113

بيئة الاعمال في الدول العربية

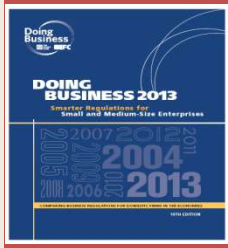

الدولة	بدأ المشروع	استخراج تراخيص البناء	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود
المغرب	56	79	104	100	110	47
الأردن	103	102	167	128	35	52
اليمن	110	62	167	139	113	121
مصر	26	165	83	82	145	70
فلسطين	179	130	159	49	55	114
سوريا	132	134	176	117	111	125
السودان	122	156	167	158	101	153
الجزائر	156	138	129	82	170	129
العراق	117	84	176	128	65	179

أبرز معيقات أداء الأعمال

- قوانين العمالة المقيدة
- معدلات الضرائب
- إمكانية الحصول على التمويل
- البيروقراطية الحكومية
- عدم استقرار السياسات
- تراجع كفاءة مستوى التعليم للقوة العاملة
- التضخم

هذا كله يعكس صورة حول مدى الحاجة الى بيئة تنظيمية وتشريعية للمنشآت العاملة في الاقتصادات العربية عموماً والمنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص في ضوء ما تعانيه من معيقات ونظراً لدورها التنموي والحيوي

الاطار القانوني لتنظيم عمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

في ضوء ما تقدم لابد من العمل على توفير البيئة التنظيمية والقانونية المناسبة لعمل الـــSMEs ، ولعل أبرز مقومات هذه البيئة ما يلي:

- ✓ تبني مفهوم واضح ودقيق لهذا النوع من المنشآت مع ضرورة أن يراعي خصوصية الاقتصاد من جانب وقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة من جانب اخر
- ✓ ضرورة أن تتضمن القوانين والتشريعات الناظمة لبيئة الأعمال بعض الحوافز الخاصة والموجهة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
- ✓ اخذ هذه المنشآت بعين الاعتبار عند اقرار القوانين المختلفة، والاستفادة من التجربة التونسية والجزائرية في هذا المجال
- ✓ تسهيل الاجراءات واعطاء مزايا اضافية لهذه المنشآت عن طريق تبسيط التشريعات والانظمة

الاطار القانوني لتنظيم عمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

قانون ضريبة الدخل، ضرورة أن يتضمن ما يلي:

1. مبدأ تصاعد الضريبة
2. حوافز وإعفاءات ضريبية نظرا لاعتمادها على موارد وأسواق محلية

قانون تشجيع الاستثمار، ومن أبرز ما يجب أن يتضمنه:

1. إعطاء حوافز تشجع على الافكار الريادية والتكنولوجيا والابتكار والابداع
2. حوافز تشجيعية لإمكانية توطينها وتوزيعها جغرافيا وبما يعزز التنمية المحلية

تجارب دولية في تحفيز المنشآت الصغيرة والمتوسطة

أولاً: التجربة البريطانية (Engines of Growth)

✓ يتم من خلال البرنامج تسريع النمو الاقتصادي وربط أصحاب الأعمال مع أكثر من 800 من الخبراء المتخصصين في مجال عمل مؤسسة صاحب العمل ليقوم الخبير بالاطلاع عن قرب على طبيعة ومنهجية العمل ويعطي أفكار جديدة وطرق فعالة لتحقيق النمو في المشروع ووضع خطة واضحة له

✓ ثم يتم الحصول على التمويل والدعم اللازم لتحقيق النمو وبذلك يكون قد حقق تسريع في النمو الاقتصادي لهذا المشروع، وباجتماع المشاريع المختلفة في الوصول إلى النمو السريع يكون البرنامج قد حقق تسريع في النمو الاقتصادي الكلي

✓ أبرز ما قامت به الحكومة البريطانية في مجال تفعيل دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في التوظيف وتحفيز النمو كان في مجال معالجة المعيقات البيروقراطية التي تواجه إجراءات المشتريات وخصوصا الحكومية منها، وعليه فقد قررت الحكومة في إطار خطتها إلى جعل حوالي 25% من العقود والمشتريات التي تنفذها لصالح المنشآت الصغيرة والمتوسطة

تجارب دولية في تحفيز المنشآت الصغيرة والمتوسطة

ثانياً: التجربة الأمريكية

✓ عملت الحكومة الأمريكية على المساعدة قدر الإمكان في توفير السيولة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال منحها حصة وأولوية أكبر في المشتريات الحكومية، فعلى سبيل المثال أنفقت الحكومة الأمريكية حوالي 100 مليار دولار للتعاقد مع منشآت صغيرة ومتوسطة كمتعاقدين رئيسيين فقط

✓تم ربط الحوافز الضريبية والجمركية مع مدى تطور المنشآت الصغيرة والمتوسطة الناشئة بحيث تعطى المنشآت التي توفر فرص عمل جديدة مزيداً من الرعاية والاهتمام

✓توفير مصادر وبدائل تمويلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة مع التأكيد على ضرورة أن تترافق هذه الخدمات التمويلية مع خدمات استشارية تساعد على تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة، كما وعملت على تطوير صندوق تأمين للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ضد مخاطر الإفلاس والتعثر

سياسات حماية المنشآت الصغيرة والمتوسطة

بالإضافة إلى ما سبق من مقترحات فإن توفير بيئة تنظيمية وتشريعية مناسبة لعمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة يتطلب توفر جملة من السياسات المساندة والتي تساعد على نجاح تلك المشروعات والاستفادة من الحوافز والمزايا التي توفرها البيئة التشريعية والقانونية، وهذه السياسات كما يلي:

أولاً: حاضنات الأعمال

- ✓ هي الجهة أو الهيئة التي تتبنى أفكار المبدعين والمبادرين وتوجهها لانتاج وتقديم منتجات جديدة أو تطوير صناعات أو خدمات قائمة من خلال توفير بيئة عمل مناسبة لهذه المشروعات
- ✓ هذا بالاضافة الى أنها تضم مجموعة من الحاضنات حسب النوع فمنها الحكومي والخاص والمختلطة وغيرها
- ✓ كما وتهدف الحاضنات إلى توفير بيئة أعمال مناسبة لنمو الأعمال في المشاريع الريادية، وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتقليل تكاليف التأسيس للمشاريع الصغيرة

ثانياً: البرامج التمويلية

- ✓ ليس هناك من شك في أن جميع المنشآت على مختلف مستوياتها سواء الجديدة منها أم القائمة، تحتاج للتمويل المناسب والمهارات الإدارية الملائمة حتى تنمو وتحقق دخلاً وربحا مقبولين

- ✓ تحتاج إلى التمويل في فترات حياتها بدءاً من تأسيس المنشأة وانطلاقها، وفي أثناء تطويرها وتنميتها وتحديثها، وكذلك في حال استعداد المنشأة أوالصناعة إلى الانطلاق نحوالأسواق التصديرية

- ✓ مصادر تمويل المنشات الصغيرة والمتوسطة

ثالثاً: برامج دعم المشاريع الريادية والشباب

- ✓ يعرف الريادي بأنه الشخص الذي يملك القدرة على تحويل الابتكارات والافكار الجديدة الى اعمال ناجحة

- ✓ وتتميز المشاريع الريادية بكونها عامل أساسي للاستقرار الاجتماعي خاصة وأنها تعطي الفئات الاجتماعية المهمشة الفرصة للمشاركة في العملية الإنتاجية المبدعة من خلال تبني نهج المشروعات الصغيرة والتعبير عن ذاتهم وطموحاتهم

رابعاً: برامج تقديم الخدمات الاستشارية والفنية (TA for SMEs)

- ✓ تحتاج المنشآت الصغيرة والمتوسطة أيضا إلى خدمات استشارية متخصصة تعمل على الارتقاء بأدائها وتسليحها بالأساليب التي تمكنها من تجاوز أي عقبات قد تواجهها إما في مرحلة الإنشاء وبدء المشروع أو خلال تطوير المشاريع وتنميتها

- ✓ تولي برامج الدعم الفني العامل البشري أهمية كبيرة في تطوير المنشآت الصغيرة من خلال التركيز على رفع كفاءة أصحابها والعاملين فيها بها من خلال الدورات التدريبية والتأهيلية في المجالات الإدارية والتنظيمية والتسويقية وتقنية المعلومات

خامساً: تمكين المرأة في المنشات الصغيرة والمتوسطة

- ✓ (من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزيهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون) سورة النحل الأية 97)
- ✓ ما تتمتع به المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خصائص ومزايا تجعلها سهلة التأسيس والتنفذ من قبل المرأة وهذا بحد ذاته يشكل حافزاً للمرأة للقيام بتنفيذ المشروع
- ✓ كما ويلاحظ بأن برامج التمويل على الاغلب تركز على المرأة لأنها أكثر التزاماً بالسداد وتحملاً لمسؤولية القرض

النتائج

- ضرورة العمل على استثمار تلك المشاريع استثمارا رشيدا يعظم من المردود الاقتصادي والاجتماعي لهذا الاستثمار

- المبادرات العربية لها دور جيد في تفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة الاقتصادي والإجتماعي وذلك من خلال دعمها في جميع المراحل سواء في احتضان الافكار أوالتمويل وتقديم الخدمات المالية أوتقديم الاستشارات والدعم الفني

- هذه المشاريع والمبادرات لاتخرج في مضمونها العام عما تم الاشارة إليه من سياسات وبرامج تركز في جوهرها على توفير البيئة المناسبة

- للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من القيام بدورها في الجوانب التنموية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن تلك المبادرات والمشاريع ما تزال تفتقر إلى التنسيق على مستوى الدولة أو القطاع وتتطلب المزيد من العمل لتأطير الجهود المبعثرة والفردية وتنسيقها بشكل يضمن فعاليتها وتوجيهها نحو المشاريع ذات المخرجات المتميزة والقابلة للحياة والاستمرارية

التوصيات

- تنسيق كافة الجهود في كل دولة من الدول لضمان وصول المساعدة المالية والفنية لتلك المشاريع بشكل فعال ينعكس بصورة واضحة على أداء المشاريع من خلال تطوير سبل العمل فيها وتمكينها من تعزيز مزاياها التنافسية

- الاهتمام بعمليات تقييم الأثر للمبادرات والبرامج الموجودة على أرض الواقع والموجهة نحو المشاريع الريادية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للخروج بتصور عن الأساليب الأنجع في دعمها وتعزيز دورها بحيث يتم الابقاء على المبادرات الأنجح في تقديم الدعم وتعميم أساليبها الناجحة على المبادرات المستقبلية

- تحفيز إيجاد إطار قانوني ينظم عمل هذه الهيئات والبرامج والمبادرات المختصة بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتحقيق أقصى فوائد ممكنة منها

التوصيات

- تحديد حزمة من الحوافز للمشاريع الريادية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم لتمكينها من الاستمرار عن طريق توفير البيئة المناسبة لها

- تطوير القوانين والتشريعات وضمان مدى موائمتها للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بحيث تعمل على تحفيز انتاجها. وتركيز هذه القوانين على تشجيع روح الريادة والابتكار للرياديين، عن طريق استحداث المزيد من المراكز لدعم الإبداع وتبني الأفكار الريادية والبحث العلمي في الجامعات وتطوير أنشطتها، بالإضافة الى خلق حاضنات اعمال مؤهلة لاحتضان هذه المشروعات

غرفـــة صناعـــة الأردن
Jordan Chamber of Industry

شكراً

د.ماهر المحروق

m.mahrouq@jci.org.jo